بيان وفد المعهد الديمقراطي الوطني لمتابعة ما قبل الانتخابات
حول الانتخابات البرلمانية الأردنية لتشرين الثاني عام 2010

أيلول 2010

قام المعهد الديمقراطي الوطني بتنظيم مهمة دولية تسبق الانتخابات النيابية من 14 إلى 17 أيلول لمتابعة التحضيرات للانتخابات البرلمانية في الأردن والمنوي عقدها في 9 نشرين الثاني 2010. وتشكل الوفد من عضوية فرانسيس فيتزجيرالد، وهي عضو مجلس الشيوخ في إيرلندا، والسيد سام جيدنسون، وهو عضو سابق في الكونجريس الأمريكي، وفرانشيسكا بيندا، وهي مديرة برامج المعهد الديمقراطي الوطني في القدس ومسؤولة انتخابات سابقة في منظمة التعاون والأمن في أوروبا، وليزلي كامبل، وهو المدير الإقليمي للمعهد لمنطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا. عقب عدة اجتماعات مع مسؤولين حكوميين وممثلي أحزاب سياسية ومرشحين محتملين ومتابعي الانتخابات المحليين وقادة المجتمع المدني وإعلاميين، أصدر الوفد هذا البيان يوم 19 أيلول 2010.

في 9 تشرين الثاني، سيتوجه الأردنيون إلى صناديق الاقتراع في الانتخابات البرلمانية الثالثة في الأردن خلال سبع سنوات. لدى حله البرلمان في تشرين الثاني عام 2009، أشار جلالة الملك عبدالله الثاني إلى عدم الرضا الشعبي عن أداء مجلس النواب، ودعا إلى قانون انتخاب معدل وانتخابات تكون "نموذجاً للنزاهة والحيادية والشفافية"

أكدت عدة تصريحات لاحقة من قبل كبار المسؤولين الحكوميين التعهد بإجراء انتخابات عادلة وشفافة. ورأت مجموعات المجتمع المدني في هذه التصريحات فرصة لتعزيز دورها في تشكيل العملية الانتخابية في الأردن وعملت هذه المجموعات على وضع مطالب بالإصلاح الانتخابي. وقد قدم تحالف منظمات مجتمع مدني بشكل رسمي توصيات للحكومة من شأنها باعتقادهم أن تدعم منافسة صحيحة وتفرز مجلساً تشريعياً أكثر تمثيلاً وفعالية وأن تزيد من عدد النساء المنتخبات.

وقد تضمنت توصيات المجتمع المدني: استبدال نظام الصوت الواحد غير المتحول (والمتعارف عليه بنظام الصوت الواحد) بنظام انتخابي مختلط، وإعادة النظر بنظام تقسيم الدوائر لضمان مساواة أكبر بينها، وتشكيل هيئة وطنية مستقلة للإشراف على الانتخابات، وزيادة الكوتا النسائية، وضمان سرية الاقتراع ووضع أحكام لتصويت الأميين، وتخفيض سن الاقتراع إلى 18، والإبقاء على عملية عد الأصوات داخل قاعات الاقتراع وإعلان النتائج فوراً، ونشر قوائم الناخبين، والسماح لمنظمات المجتمع المدني بمتابعة ومشاهدة العملية الانتخابية.

في أيار 2010، كشفت الحكومة النقاب عن قانون مؤقت جديد للانتخابات. لم يستجب القانون لجميع مطالب المجتمع المدني، إلا أنه قدم عدداً من التغييرات على العملية الانتخابية، من ضمنها:

- تقسيم المناطق الانتخابية إلى دوائر فرعية غير جغرافية أو "وهمية" تساوي عدد المقاعد لكل منطقة.
- توسيع قاعدة إدارة الانتخابات خارج إطار وزارة الداخلية، وإضافة قاضٍ مستقل كنائب لرئيس اللجنة العليا للانتخابات وكذلك ممثل عن وزارة التنمية السياسية.
- إضافة عشرة مقاعد جديدة للمجلس تتضمن أربعة مقاعد للمناطق الحضرية المأهولة بالفلسطينيين بشكل رئيسي وستة مقاعد للنساء المرشحات.
- فرض عقوبات أكثر تشدداً للجرائم الانتخابية بما في ذلك شراء الأصوات.
- استحداث نظام تسجيل خاص بالناخبين الأميين.
- السماح للمدنيين العاملين في الجيش والأجهزة الأمنية بالتصويت.
- تخفيض سن الاقتراع إلى 18.

عبر العديد من الأردنيين الذين حاورهم وفد المعهد الديمقراطي الوطني عن تفاؤل حذر حول إمكانيات عملية انتخابية أفضل، آخذين بعين الاعتبار أن قوائم الناخبين تم إعدادها إلكترونياً ونشرها، وأنه تم القيام باستعدادات لحماية سرية الاقتراع بما في ذلك اعتماد معازل اقتراع جديدة ذات خصوصية أكبر واتخاذ احتياطات أمنية أكبر لصناديق الاقتراع، كما أن هناك إجراءات يتم اتخاذها لملاءمة الناخبين ذوي الاحتياجات الخاصة.

كما سمحت الحكومة بالمتابعة المحلية للانتخابات، ويبدو أنه سيتم السماح لما مجموعه 3500 من المشاهدين غير الحزبيين بمتابعة الإجراءات الانتخابية، وهو ما يعد تقدماً كبيراً عن انتخابات 2007 في هذه المجال حيث تم اعتماد 150 مُشاهد فقط حينئذٍ وذلك قبل الانتخابات ب48 ساعة.

وقد أخبر المرشحون والأحزاب السياسية وفد المعهد الديمقراطي الوطني أنهم يرحبون بالتزام الحكومة بجعل عملية تسجيل المرشحين أكثر شفافية، وكان هناك ثناء على مسؤولي الانتخابات لنشاطهم في مشاورة الأحزاب السياسية.

في حين كان هناك عدد من التغييرات الإيجابية، أكد العديد من النشطاء السياسيين والمحليين الأردنيين أن أهم التغييرات الانتخابية الموصى بها، ألا وهي تعديل نظام تقسيم الدوائر وإعادة النظر بالنظام الانتخابي، قد تم تأجيلها. سمح الأردن للدوائر الانتخابية بأن تصبح غير متجانسة بشكل فادح، حيث أن هناك دائرة في منطقة ريفية على سبيل المثال لديها أقل من 7000 صوت، في حين أن دائرة في عمان فيها ما يزيد على 200000 صوت. ويعد هذا التمثيل الناقص للمناطق الحضرية والمأهولة بالناخبين من أصل فلسطيني بشكل كبير مسألة خلاف سياسي منذ فترة طويلة.

تجاوبت الحكومة مع مسألة تقسيم الدوائر بإضافة أربعة مقاعد جديدة للمناطق الحضرية، ولكنها أيضاً استحدثت الدوائر الفرعية "الوهمية" الجديدة، وهو ما سبب لبساً كبيراً لدى الأحزاب والمرشحين المحتملين. لا تنسجم الدوائر الفرعية مع منطقة جغرافية محددة ضمن الدائرة الرئيسية، ولكن للناخبين حرية اختيار التصويت لأي واحد من المرشحين في أي واحدة من الدوائر الفرعية. إلى حين كتابة هذا البيان، لا زالت إجراءات إدارة عملية الدوائر الفرعية غير واضحة وليس معروفاً إلى الآن ما سيكون الأثر الانتخابي لهذا النظام الفريد والذي لم يتم اختباره سابقاً. يتطلب الأمر مستوىً عالٍ من الشفافية من جانب المسؤولين الانتخابيين من أجل ضمان ثقة المرشحين والناخبين بالنظام الجديد.

إن النظام الانتخابي في الأردن، والذي يسمح بإدلاء صوت واحد لمرشح واحد في دوائر متعددة المقاعد (تجاوباً مع الدوائر الفرعية الوهمية)، يُرى على أنه يعطي الأفضلية للمرشحين المستقلين العشائريين والمدعومين عشائرياً، حيث يرزح الناخبون تحت الضغط العائلي ليصوتوا للوجهاء المحليين والمرشحين ذوي الانتماءات العشائرية القوية، بدلاً من التصويت للمرشحين المدعومين حزبياً أو الجدد في المشهد السياسي. وقد طالب العديد من الأردنيين بشكل من أشكال التمثيل النسبي لتعزيز وتنمية الأحزاب السياسية وتشجيع تجديد الطبقة السياسية.

بالإضافة إلى دراسة الجوانب التقنية للتحضيرات الانتخابية، ناقش وفد المعهد الديمقراطي الوطني مع الأردنيين البيئة المحيطة بالانتخابات، وتمت ملاحظة قلق من حالة محتملة من اللامبالاة من قبل الناخبين وآثار مقاطعة الانتخابات التي يروجها أكبر حزب منظم في المملكة، جبهة العمل الإسلامي، وعدد من أحزاب المعارضة المتحالفة.

كما في العديد من الدول في العالم، يمر المواطنون الأردنيون بصعوبات اقتصادية، وتتزايد شكوكهم بقدرة النواب المنتخبين على إحداث تأثير إيجابي على ظروف المعيشة. بالإضافة إلى تصوراتهم حول انتخابات معيبة عام 2007 وسخط على البرلمان الناتج عنها، هناك غياب واضح للحماس لممارسة سياسية أخرى قد لا تكون ذات معنى يذكر.

إذا ما تمت المقاطعة الملوح بها، فإن مناصري جبهة العمل الإسلامي، والذين يشكلون نسبة مهمة من سكان الأردن، قد يحرمون من الخيار الانتخابي. إن سخط الناخبين والمقاطعة من شأنهما أن يضعفا من فاعلية البرلمان الناتج عن انتخابات 2010 بشكل جدي، وبالتالي فلا بد أن يكونا مصدر قلق للحكومة الأردنية.

قام رئيس الوزراء سمير الرفاعي بلقاء ممثلي جبهة العمل الإسلامي لمناقشة همومهم، ومن الواضح أن مداولات مثل هذه هي مسألة سياسية تترك للمشاركين فيها أنفسهم. ولكن العديد من الأردنيين عبروا لوفد المعهد الديمقراطي الوطني عن مخاوفهم حول المقاطعة وتأملوا بأن تقوم الحكومة بتشجيع أوسع نطاق ممكن من الخيارات السياسية

كما أن هناك قلقاً شائعاً حول أثر المال في العملية السياسية في الأردن. شكا عدد من المرشحين المحتملين من أن تكاليف إدارة الحملات الانتخابية أبقتهم خارج المنافسة ومن أن عدم وضوح سقف الإنفاق السياسي وضعف قوانين إشهار الذمة المالية وضعف تنفيذ التعليمات تحد من الوعي الشعبي بدور المساهمات المالية.

و تم كذلك طرح تساؤلات حول فرص الوصول إلى وسائل الإعلام العام، مع اقتراحات بأن يحصل جميع المرشحين على فرص متساوية للتغطية المجانية أو منخفضة الكلفة في التلفزيون والراديو.

واستمع الوفد إلى قلق حول الممارسة المعتمدة في الأردن والمتعلقة بالطعن بنتائج الانتخابات لدى البرلمان. بالرغم من أن القانون الجديد تضمن أحكاماً لعمليات الاعتراض والطعن فيما يتعلق بتسجيل الناخبين وتسجيل المرشحين، فهو لا يتناول قضية الطعن بنتائج الانتخابات.

أخيراً، لاحظ الوفد لبساً حول معنى ووظيفة المتابعة الدولية للانتخابات. بالنسبة لبعض الأردنيين، ينظر إلى مصطلح "متابعة" الانتخابات، والذي يعني "المشاهدة ووضع التقارير" وليس "التدخل والإشراف"، على أنه تحدٍ محتمل للسيادة. في حقيقة الأمر، المتابعة الدولية للانتخابات هي ممارسة مقبولة في معظم الدول الديمقراطية ومرحب بها حول العالم، بما في ذلك الولايات المتحدة وشعوب أوروبا الغربية. إن متابعة الانتخابات، وهي عملية ذات طابع متعاون في أغلب الحالات، من شأنها أن تطور العمليات الانتخابية وتعزز الثقة الشعبية بالنظام. بالشراكة مع المتابعين المحليين، بإمكان المتابعين الدوليين مشاهدة الالتزام بالإجراءات بالتوازي مع احترام سلطات المسؤولين المحليين.

تم رفض طلب من قبل وفد المعهد الديمقراطي الوطني للقاء مسؤولين في وزارة الداخلية مكلفين بالتحضيرات الانتخابية. إلا أن الوفد قابل أعضاء في اللجنة العليا للانتخابات ومسؤولين حكوميين آخرين. يتمنى المعهد تنظيم نقاشات مع مسؤولين قائمين على الجانب التنفيذي الانتخابات في تاريخ لاحق.

في الختام يود وفد المعهد الديمقراطي الوطني لمتابعة ما قبل الانتخابات التأكيد على الخطوات التي تم اتخاذها لتعزيز الانتخابات البرلمانية لعام 2010، ومن ضمنها الدور الموسّع لمتابعي الانتخابات المحليين، ونشر قوائم الناخبين، وتعزيز دور القضاة في اللجان الانتخابية، وزيادة الكوتا النسائية، والأحكام الخاصة المتعلقة بالناخبين ذوي الاحتياجات الخاصة، والمستوى المهني لإدارة الانتخابات.

كما يقدم الوفد مع الاحترام اقتراحه بتحسينات وضمانات إضافية يمكن اعتمادها قبل يوم الاقتراع من أجل تعزيز ثقة الناخبين في العملية الانتخابية، وهي تتضمن ما يلي:

- نشر قوائم المرشحين بحسب الدوائر الفرعية خلال فترة التسجيل بالإضافة إلى نشر قوائم المرشحين النهائية بحسب الدوائر الفرعية
- التأكيد بأنه سيتم نشر نتائج الانتخابات في جميع مستويات عملية العد والفرز فوراً بعد عملية الفرز وأن عد الأصوات سيتم في نفس القاعة التي تم الاقتراع فيها قبل نقل صناديق الاقتراع أو تحريكها بأي شكل.
- مبادرات تظهر نوايا حسنة لزيادة الخيارات المتاحة للناخبين قدر الإمكان وذلك من خلال تشجيع أكبر مستوى ممكن من المشاركة.
- استحداث تعليمات للسماح بالطعن في نتائج الانتخابات بطريقة منظمة ومحايدة وذات إطار زمني مناسب
- حملة إعلامية مكثفة لتثبيط شراء الأصوات والخروقات المالية ولتشجيع مشاركة الناخبين. على حملة توعية الناخبين كذلك أن تتضمن معلومات عن الدوائر الفرعية كي تساعد على تبديد اللبس
- تنفيذ الإجراءات المناسبة لمنع تكرار التصويت، حيث أن الناخبين يمكنهم التصويت في أي صندوق اقتراع
- مبادرة لمنح وقت بث متساوٍ مجاني أو بكلفة مخفضة لجميع المرشحين المسجلين

معلومات عن المتابعة الدولية والمعهد الديمقراطي الوطني

يرحب المعهد الديمقراطي الوطني بتصريحات كبار المسؤولين الحكوميين في الأردن بأن المجموعات الدولية مرحب بها لمتابعة الانتخابات. تعكس هذه التصريحات الإجماع الدولي على أن المتابعة، بالإضافة إلى المشاهدة المحلية ومتابعة الأحزاب السياسية، قد أصبحت مقبولة بشكل واسع في دول حول العالم وأنها تلعب دوراً مهماً في تعريف المواطنين والمجتمع الدولي على طبيعة العملية الانتخابية لكل بلد.

إن الزيارات التي تسبق الانتخابات جزء مهم في منهجية المتابعة الدولية للانتخابات. في الأسابيع التي تسبق الانتخابات في تشرين الثاني، سيرسل المعهد الديمقراطي الوطني فريقاً من خبراء الانتخابات من أوروبا، أمريكا اللاتينية، الشرق الأوسط والولايات المتحدة لمشاهدة الاستعدادات الانتخابية عبر المملكة. وسيرسل المعهد مجموعة إضافية من المتابعين للانتخابات يوم 9 تشرين الثاني والفترة التي تليها مباشرة. وتظهر هذه المنهجية الشاملة لتقييم فترة ما قبل الانتخابات، يوم الانتخاب وما بعد الانتخابات اهتمام المجتمع الدولي في تطوير العمليات السياسية الديمقراطية وتضمن فهم يوم الاقتراع في سياقه الصحيح.

إن المتابعة الدولية للانتخابات، عندما تتم وفق مبادئ التقييم المحايد، من شأنها تعزيز نزاهة العملية الانتخابية من خلال تشجيع أفضل الممارسات الانتخابية ومنع المخالفات، وكذلك من خلال تحديد المشاكل والخروقات، مما يمكن أن يؤدي إلى إصلاحات فعالة. وبذلك فإن المتابعة الدولية تساهم في بناء الثقة الشعبية بالانتخابات وبالبرلمان المنتخب.

يُرحَّب بالمتابعين الدوليين في البلدان في جميع مراحل التنمية الديمقراطية. وقد نظم المعهد الديمقراطي الوطني ما يزيد على 150 وفد لتقييم عمليات ما قبل الانتخابات ويوم الاقتراع وما بعد الانتخابات حول العالم وفي الشرق الأوسط وشمال افريقيا، بما في ذلك الجزائر، مصر، لبنان، المغرب، الأراضي الفلسطينية، واليمن. يقوم المعهد بمتابعة العمليات الانتخابية وفق إعلان مبادئ المراقبة الدولية للانتخابات، والذي تمت المصادقة عليه من قبل 35 منظمة حكومية دولية وغير حكومية، بما في ذلك الأمانة العامة للأمم المتحدة. (http://www.ndi.org/files/1923_declaration_102705_0.pdf)

إن وفد تقييم ما قبل الانتخابات لا يسعى إلى التدخل في العملية الانتخابية في الأردن ولا ينوي، وليس بمقدوره، أن يقوم بتقييم نهائي للعملية الانتخابية. ويدرك المعهد الديمقراطي الوطني أن الشعب الأردني هو من سيحدد مصداقية الانتخابات. ويقدم الوفد هذا البيان السابق للانتخابات من منطلق دعم وتعزيز المؤسسات الديمقراطية في الأردن.

المعهد الديمقراطي الوطني هو منظمة غير ربحية وغير حزبية، تعمل لدعم وتعزيز المؤسسات الديمقراطية حول العالم من خلال مشاركة المواطنين، الانفتاح والمساءلة الحكومية. وقد دعم المعهد برامج التنمية الديمقراطية في الأردن منذ عام 1993 وأسس مكتباً في الأردن منذ عام 2004. إن بعثة المتابعة الدولية إلى الأردن ممولة من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية. يمكن الحصول على مزيد من المعلومات على الموقع الإلكتروني www.ndi.org

للاتصال:

في عمان، الأردن: رولا عطار (rattar@ndi.org ، 2527 461 6 962+) أو نيتي شيهو (niti@ndi.org، 2527 461 6 962+)

في واشنطن: كاثي (kgest@ndi.org، 5535 728 202 1 +)